

## دلائل الإعجاز

والتأليف وكذا قد علمنا أن ليس النظم شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم وأننا إن بقينا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلاكة ينظمها وجامعاً يجمع شملها ويؤلفها ويجعل بعضها بسبب من بعض غير توخي معاني النحو وأحكامه فيها طلبنا ما كل محالٍ دونه .

فقد بان وظهر أن المتعاطي القول في النظم والزاعم أنه يحاول بيان المزية فيه وهو لا يعرض فيما يعيده ويؤديه للقوانين والأصول التي قد منا ذكرها ولا يسلك إليك المسالك التي نهجناها في عمياء من أمره وفي غرور من نفسه وفي خداع من الأمانى والأضاليل . ذاك لأنه إذا كان لا يكون النظم شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم كان من أعجب العجب حين يزعم زاعم أنه يطلب المزية في النظم ثم لا يطلبها في معاني النحو وأحكامه التي النظم عبارة عن توخيها فيما بين الكلم . فإن قيل : قولك : " إلا النظم " يقتضي إخراج ما في القرآن من الاستعارة وضروب المجاز من جملة ما هو به معجز وذلك ما لا مساغ له . قيل : ليس الأمر كما ظننت بل ذلك يقتضي دخول الاستعارة ونظائرها فيما هو به معجز . وذلك لأن هذه المعاني التي هي الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم . وعنهما يحدوث وبها يكون . لأنه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد لم يتوخى فيما بينها حكم من أحكام النحو فلا يتصور أن يكون ها هنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد أُلّف مع غيره . أفلا ترى أنه إن قدّر في اشتعل من قوله تعالى : ( واشتعل الرأس شيباً ) أن لا يكون الرأس فاعلاً له ويكون " شيباً " منصوباً عنه على التمييز لم يتصور أن يكون مستعاراً . وهكذا السيل في نظائر الاستعارة فاعرف ذلك .

واعلم أن السبب في إن لم يقع النظر منهم موقّعاً أنهم حين قالوا : نطلب المزية طنوا أن موضعها اللفظ بناءً على أن النظم نظم الألفاظ وأنه يلحقها دون المعاني . وحين ظنوا أن موضعها ذلك واعتقدوه وقفوا على اللفظ وجعلوا لا يرمون بأوهامهم إلى شيءٍ سواه . إلا أنهم على ذاك لم يستطيعوا أن ينطقوا في تصحيح هذا الذي طنوه بحرف بل لم يتكلموا بشيء إلا كان ذلك نقضاً وإبطالاً لأن يكون اللفظ من حيث هو لفظاً موضعاً للمزية